

الواقع والتحديات التي تواجه النساء في محافظة ديالى

م.د. سلوى شلش عبد الواحد، م. عدويه فاضل عباس، م.د. مليحة مسعود
م.د. أريج عطية حسين
جامعة ديالى / كلية الطب

المقدمة

تعد قضية المرأة ودورها في المجتمع من القضايا التي تتأثر بعوامل متشابكة تسهم في إضعاف المشاركة النسائية. أن الدين الإسلامي الحنيف كرم المرأة وجعل لها مكانه سامية في المجتمع وفي الحديث عن الإسلام يخبروننا انه جاء لإنصاف الضعيف، وإحقاق الحق، ومنح المساكين المظلومين ما سلب منهم طوال عصور الاضطهاد والظلم والاستعباد، وعندما نطلع على النصوص القرآنية، نجدها أنصفت المرأة، ومنحتها الكثير من الحقوق التي استطاع الرجل ان يتمتع بها، كحق الرأي والنشر والتملك والمحافظة على الحياة والعيش بالطريقة التي تهواها ان لم تتعارض تلك الطريقة مع العرف العام ومع التعاليم الصريحة للأديان، لم يفرق الإسلام بين رجل وامرأة الا بالإرث والشهادة، فالرجل له حق المرأتين، لأنه يتكفل بالإنفاق على العائلة، ويقوم بتلبية متطلباتها العديدة، كما إن شهادة المرأة تعد نصف شهادة الرجل، ولو ناقشنا المسالتين وفق ما كان جارياً زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، لرأينا إن المرأة قد نالت الكثير من الحقوق التي حرمت منها، او تتمتع بها ولكن بصورة قليلة، كان الرجل في ذلك الوقت يتحمل الأعباء المالية للأسرة لوحده، وكانت المرأة لا تعمل خارج المنزل الا في الفلاحة والأعمال السهلة التي لا تتطلب خروجاً من المنزل مثل الخياطة والحياسة والتطريز وأعمال تجميل للنساء، فكان العمل يدويا منزلياً(١)(٢). وكان الرجل هو المسؤول عن

الانفاق على المرأة وتوفير احتياجاتها، وقد فضل القران الرجال على النساء درجة لانهم ينفقون على الأسرة، اما الآن فقد تغير الحال، اذ لم يعد الرجل يتحمل مسؤولية الإنفاق على الأسرة لوحده، صابرا على التعب الذي يعانیه، وعلى ظلم المسؤولين عن الأعمال وتعتهم، حيث خرجت المرأة الى العمل وأصبحت تقوم بتحمل الأعباء المالية للأسرة مع الزوج، وأحيانا تكون هي المسؤولة المباشرة على الأسرة وهذه في حالة وفاة الزوج وعندما يكون الرجل من الذين يرتادون المقاهي ويشرب ويلعب القمار ويتخذ الخليلات مدعيا على الرغم من ان الإسلام قد أباح له تعدد الزوجات مثنى وثلاث ورباع وما ملكت أيمانه من نساء أخريات لكن معظم تشريعات الاسلام منعت تجاوزه على راتب الزوجة وحرمانها من تلك النقود، اذ نجد في بعض الاحيان ان الزوج يحصل على راتب عال نسبياً ويعمل على توفير جزء كبير منة والزوجة تتحمل مسؤولية الإنفاق، وإذا ما طالبت الزوجة ببعض الحقوق التي حرمتها منها تصرف الزوج، اتهمها إنها رجعية ولا تؤمن بالمساواة، والزوج متحضر لا يحب التدين لكنه يؤمن بتعدد الزوجات قائلا ان الشرع قدأباح له ذلك التعدد كما أباح له ان يتمتع بما شاء من النساء خارج نطاق الزوجية على أساس أن المجتمع لا يوجه له اتهاماً، ولا يصفه بالازدواج وانه يكيل بمكيالين، المرأة العربية ترهق بالاعمال المنزلية التي لاتنتهي، والتي ينظر اليها الزوج العربي انها تتنافى مع رجولته، وتبقى المرأة العربية تعامل وكأنها خادمة تسهر على رعاية زوجها والقيام بشؤونه المختلفة مع ان زوجها قد لا يبالي بمتاعبها، وان طالبت بالإنصاف (٣)(٤).

من الملاحظ أن التطورات الإقتصادية والإجتماعية المتسارعة تركت آثاراً سلبية على الأسرة وعلى أفرادها وخاصة الأضعف سواء بسبب السن (الأطفال

وكبار السن) أو بسبب الإعتقاد المعيشي والإقتصادي (الزوجة والأطفال والوالدين) أو بسبب التقاليد والأعراف الإجتماعية (الزوجة والإبنة والأخت)، فبعد أن كانت القيم الإجتماعية والترابط الأسري يشكل حماية معقولة لكل فرد من أفراد الأسرة في مواجهة إنحراف أو تعسف أو إيذاء أي فرد آخر، حيث الأسرة الممتدة وحيث الترابط الأسري وحيث السكن المتقارب للعائلة الكبيرة يمثل رادعاً إجتماعياً، وحيث العلاقات المصلحية المتبادلة بين الأسر تحقق التوازن اللازم في العلاقات، أصبحت الأسرة الحديثة المصغرة (النوية) وضعت العلاقات العائلية وقل تأثيرها وتباعدت مواقع السكن والعمل للعائلات الممتدة، وقل الوقت المتاح لمتابعة تفاصيل حياة الأبناء والبنات وأسرهم، وحيث تعقدت العلاقات الإجتماعية وإضطربت القيم والأعراف الاجتماعية، وأصبحت الظواهر الاجتماعية أكثر تناقضاً وتطرفاً بين تمسك مطلق بالماضي والإقامة فيه بما يتضمنه من تقاليد وأعراف لم تعد تلائم العصر ومتطلباته، وبين اندفاع لتقليد ظواهر اجتماعية مغرقة في الإنفتاح والفردية بما لا يلائم مجتمعنا ومتطلبات بناء أسرة متماسكة غير مفككة، أسرة قادرة على رعاية وتلبية إحتياجات أفرادها بناء على أساس الإحترام التام لحقوق وكرامة كل فرد من أفرادها بإعتبار العلاقات الأسرية تبنى بالمحبة والتراحم والإحترام المتبادل والمعاملة الطيبة والتعاون لا على علاقات التسلسل والتبعية والإذلال والإهمال (٥) (٦)

المراه العراقية مثلها مثل الرجل شاركت بكل نواحي الحياة وربما رغبتها في الحياة أكثر، فالعراق الخارج من دهاليز الدولة العثمانية، التي كانت تجعل العراق في الخطوط الخلفية لحضارة الانسان في القرون السابقة نجد العراق عانى من كل

شيء، استبداد دولة تجعل العراقيين درجة ثانية بعد الاتراك والاقطاع والجهل والظلم والعادات والتقاليد وقطاع الطرق.

فترة الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر يمكن اعتبارها العصر الذهبي للعراق إذ تحرر العقل والمنطق في الإنسان العراقي من الكثير من الموروث الثقيل على قلب العراقيين إذ انفتح العراق على كل الدول والاتجاهات الفكرية دخول التلفاز والراديو والانتشار الكبير للصحف والقدرة على نشر الآراء. إن المرأة كانت مثقلة بعادات وتقاليد وقيود الدين وبحيطان البيت واسوار الزوج والاخ الا انها استطاعت ان تجد لها كياناً مستقلاً ، كيان جعل للمراه العراقية تواجد واسم وقدرة على التجمع للوقوف امام تيارات ظالمة او مستبدة وتيارات نست او تناست المراه يكفي انه في نهاية السبعينات حقق العراق نصرا كبيرا وهو القضاء على الأمية وهذا النصر شمل المرأة مثلما شمل الرجل وفي ثمانينات القرن الماضي فالمرأة التي تزوجت لم تهنا بعرسها وزوجها الا قليلا حتي ياتيها خبر انه شهيد او مفقود او اسير او معوق حرب وهذه مأساة مأساة كونه مفقود ماذا تعني هذه الكلمة أنها الدمار وليس هو أسير حتى تنتظره وليس هو ميت فتحزن عليه انما حزنت على نفسها وتوقعت حول انوثتها و اختزنتها في خزانة النسيان فلا يحق اكمال مسيرة حياتها إذ إن العادات والتقاليد ونظرات الاهل واهل الزوج وذئاب المجتمع وكما سار بها الزمان تقادم عليها الاحساس بعدم الامان (١)

١- أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من دراسة الواقع الذي تعيشه المرأة والتحديات التي تواجهها في محافظة ديالى، فضلاً عن تحليل هذه العوامل

والخروج باستنتاجات وتوصيات مناسبة لحل المعضلات التي ما زالت تسبب الإحباط للمرأة.

٢- **هدف البحث:** يهدف البحث إلى التعرف على بعض العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية وكذلك التعرف على التحديات التي تواجه النساء وما يتعلق بتعرضها الى العنف في محافظة ديالى.

٣- طريقة البحث:

دراسة مقطعية أجريت في ثلاثة قطاعات من قطاعات محافظة ديالى وهي قطاع بعقوبة وقطاع الخالص وقطاع المقدادية للفترة من ١ - تشرين الاول - ٢٠١٠ ولغاية ١ - شباط - ٢٠١١. اشتملت عينة الدراسة على (٤٤٠) امرأة وبفئات عمرية تتراوح ما بين ١٥ - ٥٠ سنة. تم استبعاد غير المتزوجات ومن عمر اقل أو أكثر من العمر المذكور وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة من مختلف الدوائر الحكومية كالمستشفيات والمؤسسات التربوية والتعليمية وتم تصميم استبانة خاصة بالدراسة من قبل الباحثات اذ اشتمل الاستبانة على معلومات ديموغرافية وبيئية وصحية ومعلومات حول العنف والعنف المنزلي وتم تحليل المعلومات بواسطة الإحصاء الوصفي في إظهار النتائج .

النتائج:

جدول رقم (١)

يبين توزيع النساء المشمولات بالدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية في محافظة ديالى عام ٢٠١١.

المتغيرات الديموغرافية	العدد	النسبة (%)
------------------------	-------	------------

العمر /سنة		
اقل من ٢٠ سنة	٢٣	%٥,٢٢
٢٠ - ٢٩	٧٨	%١٧,٧٢
٣٠ - ٣٩	١٦٤	%٣٧,٢٧
٤٠ واكثر	١٧٥	%٣٩,٧٧
-العمر عند الزواج		
اقل من ١٥	٢٤	%٥,٤٥
١٦ - ٢٠	١١٠	%٢٥,٠٠
٢١ - ٢٥	١٥٠	%٣٤,٠٩
٢٦ - ٣٠	٨٧	%١٩,٧٧
٣٠ واكثر	٦٩	%١٥,٦٨
- التعليم		
امية	٧٤	%١٦,٨١
ابتدائية	٧٥	%١٧,٠٤
متوسطة	٣٣	%٧,٥
ثانوية	٧٧	%١٧,٥٠
تعليم عالي واكثر	١٨١	%٤١,١٣
-العمل		
لا تعمل	٢٢١	%٥٠,٢٢
تعمل	٢١٩	%٤٩,٧٧
-الحالة الزوجية		
متزوجة	٣٩٤	%٨٩,٥٤
مطلقة	١٢	%٢,٧٢
ارملة	٣٤	%٧,٧٢
-عدد الأطفال		
لا يوجد اطفال	٣	%٠,٦٨
١-٣	١٤٩	%٣٣,٨٣
٤-٦	١٨٨	%٤٢,٧٢
٧ واكثر	١٠٠	%٢٢,٧٢
-دخل العائلة		
غير كافي	١٧٠	%٣٨,٦٣
كافي نوعا ما	١٤٦	%٣٣,١٨
كافي	١٢٤	%٢٨,١٨

جدول رقم (٢)
يبين توزيع النساء المشمولات بالدراسة حسب مواصفات السكن في محافظة
ديالى عام ٢٠١١.

مواصفات السكن	العدد	النسبة (%)
- نوع السكن		
سكن منفرد	٣٠٢	%٤١,٥٩
سكن مشترك	١٣٨	%٦٨,٦٣
حالة البناء		
جيد	٣٢٦	%٧٤,٠٩
متوسط	١٨	%٤,٠٩
سيء	٩٦	%٢١,٨١
حالة المرافق الصحية		
جيدة	٢٦٠	%٥٩,٠٩
إلى حد ما جيدة	٢٢	%٥
سيئة	١٥٨	%٣٥,٩٠
-نظام مجاري		
حكومي(عمومي)	٨١	%١٨,٤٠
منزلي(بالوعة)	٣٢٩	%٧٤,٧٧
الى الشارع	٣٠	%٦,٨١
-التخلص من الازبال		
دائرة البلدية	٦٣	%١٤,٣١
الشارع	٣٦١	%٨٢,٠٤
الحرق	١٦	%٣,٦٣

جدول رقم (٣)
يبين توزيع النساء المشمولات بالدراسة حسب استخدام ومعرفة وسائل تنظيم
الاسرة في محافظة ديالى.

وسائل تنظيم الاسرة	العدد	النسبة
-استخدام وسائل التنظيم	١٧٦	%٤٠
تستخدم	٢٦٤	%٦٠
لاستخدم		
تعرف	١٦٨	%٣٨,١٨
لاتعرف	٢٧٢	%٦١,٨١

جدول رقم (٤)
يبين توزيع النساء المشمولات بالدراسة حسب التعرض لمتغيرات العنف في
محافظة ديالى عام ٢٠١١ .

المتغيرات الديموغرافية	العدد	النسبة
تهجير	٨٩	%٢٠,٢٢
هجرة	٥١	%١١,٥٩
قتل من الدرجة الاولى	٤٦	%١٠,٤٥
خطف احد من الدرجة الاولى	٣٦	%٨,١٨

جدول رقم (٥)
يبين توزيع النساء المشمولات بالدراسة حسب التعرض الى العنف الاسري في محافظة ديالى
عام ٢٠١١ .

التعرض إلى العنف المنزلي	العدد	النسبة
بالكلام	٨٩	%٢٠,٢٢
بالضرب	٣٦	%٨,١٨

المناقشة

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على واقع النساء وكذلك التحديات التي تواجه النساء في محافظة ديالى، وذلك من خلال دراسة مجموعة من العوامل الديموغرافية والبيئية والصحية وكذلك التعرف على بعض العوامل التي تشكل تحدي بالنسبة للمرأة في الوقت الحاضر.

العوامل الديموغرافية

اشتملت عينة الدراسة على النساء بعمر اقل من ٢٠ سنة بنسبة ٢٢.٥%. في حين شكلت النساء بعمر ٢٠ - ٢٩، ٣٠-٣٩، و ٤٠ فأكثر نسب ١٧.٧٢%، ٣٧،٢٧، ٣٩.٧٧% على التوالي كما موضح في الجدول رقم (١). إما فيما يتعلق بالعمر عند الزواج كما موضح في نفس الجدول، اذ شكلت النساء التي تتزوج بعمر ١٦ سنة الى ٣٠ سنة النسبة الاعلى (٧٨%). اما بالنسبة للنساء التي تتزوج بعمر اقل من ١٥ سنة واكثر من ٣٠ سنة فقد كانت بنسب اقل (٥،٤٥، ١٥،٦٨%) على التوالي. على الرغم من هذه النسب المنخفضة، حيث لها تأثير على صحة المرأة من حيث التعرض إلى الخطورة أثناء الحمل والولادة في هذه الأعمار فضلاً عن المشاكل الاجتماعية التي قد تترتب على الزواج في هذه الاعمار مثل المشاكل العائلية والطلاق. أن ترك البنات بدون تعليم وتدني مستوى التعليم الذي تعاني منه المرأة في الأرياف بشكل كبير، أدى إلى عملية الزواج المبكر، الذي نشاهد آثاره في عملية الطلاق المبكر، وتدمير كثير من الأسر والبيوت وهذا العمل يؤدي إلى تدني وعي المرأة بالأمور المحيطة بها (٧)(٢). المرأة في الريف ينقصها التوعية والإرشاد بأهمية المرأة ودورها في المجتمع لانعدام مراكز التوجيه والإرشاد والخاص بالمرأة، وهذا جعل المرأة

تابعة في فكرها وتصرفاتها إلى ما يمليه عليها زوجها أو أخوها أو أبوها (٣) (٨). بلغت نسبة الأمية لدى النساء المشمولات بالدراسة ١٦,٨١%، في حين كانت النساء ذات المستوى المتوسط فما دون ٧,٥% و ١٧,٠٤% على التوالي وهذا ليس بمستوى الطموح بالنسبة للمرأة. إن انخفاض المستوى التعليمي للمرأة يؤثر على مخرجات العائلة فيما يتعلق بالصحة النفسية والجسمية والتغذية لافراد العائلة وخصوصاً صحة وتربية الأطفال.

إن الوعي الصحي يرتبط بمستوى التعليم للام وقد لوحظ ذلك بشكل واضح لدى النساء في القرى والارياف حيث كانت نسبة الامية عالية (٤٠% من النساء في القرية تعاني من الامية او تقرا وتكتب فقط)، ولوحظ انخفاض الوعي الصحي. نفس الجدول (رقم ١) تظهر النسبة ٤١,١٣%، لتشمل النساء المتعلمات بمستوى الدبلوم والبيكولوجيا فما فوق وهذه من الايجابيات في عينة الدراسة.

حذرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الائيسكو) الاثنين ، من خطورة ظاهرة الامية التي لا تزال مرتفعة في العالم العربي، حيث يبلغ عدد الاميين قرابة ١٠٠ مليون نسمة. واوضحت المنظمة ان ٧٥ مليوناً من اجمالي الأميين العرب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٥ عاماً. وتزيد معدلات الامية بين النساء حيث يعاني قرابة نصفهن منها (٤٦,٥%). وأكدت الاكسو ان الاعداد الكبيرة للاميين في الدول العربية "تعتبر عن فجوة بنيوية عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي وتترتب عنها نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة. بالرغم من الجهود العديدة التي بذلت على الصعيد العربي لم يرتق ملف الامية الى مستوى الاهمية التي ينبغي ان ينالها في المنطقة العربية التي يصل عدد سكانها إلى ٣٣٥ مليوناً (٩) .

برغم الجهود التي ظلت تبذل لعقود لمكافحتها. وأشارت تقديرات معهد اليونسكو للأمية بين الكبار لمجموعة مختارة من الدول العربية لعام ٢٠٠٠ إلى تسجيل نسبة عالية للأمية في موريتانيا وصلت إلى ٦٠%، بنسبة ٥٠% للذكور و ٧٠% للإناث. وتلاها المغرب بمعدل ٥١% تقريبا (٣٨% للذكور، ٦٤% للإناث)، ثم مصر بمعدل ٤٤% (٣٢%، ٥٦% على التوالي)، ثم السودان - ٤٢% (٣١% و ٥٣%)، والجزائر - ٣٣% (٢٤% و ٤٢%)، وتونس - ٢٩% (١٩% و ٣٩%). إما في الدول الخليجية ووفق التقديرات فإن المعدل في السعودية لعام ٢٠٠٠ وصل الى نحو ٢٤% (١٦% في المائة للذكور، و ٣٢% للإناث)، وفي قطر ١٩% (١٨% و ٢٠% على التوالي)، والكويت ١٨% (١٦% و ٢٠%) وأخيرا احتلت البحرين أفضل مواقع الدول العربية بمعدل أمية وصل الى ١٣% (٨%، ١٨%). وللإشارة فإن وزارة التربية السعودية، التي تنفذ مع انطلاق العام الدراسي المقبل مشروع محو الأمية «معا بلا أمية»، أعلنت إن الأمية انحسرت في المملكة عام ٢٠٠٣ لتصل الى ٨,٨% بين الذكور و ٢٧,١% في المائة بين الإناث إي بمعدل ١٧,٧٦%. وأكد معهد اليونسكو انه وفي حال عدم تسارع الجهود لمحو الأمية بشكل حثيث، فإن عدد الأميين لدى الكبار سيبلغ حوالي ٨٠٠ مليون شخص في العالم بحلول عام ٢٠١٥، وهي المهلة التي حدّدها أكثر من ١٦٠ بلداً في عام ٢٠٠٠ بهدف خفض نسب الأمية لدى الكبار إلى النصف (١١).

إما فيما يتعلق بالعمل فقد كشفت الدراسة الحالية ان نسبة النساء غير العاملات اكثر قليلاً من النساء العاملات (وظائف حكومية او اعمال حرة)، وحسب ماهو واضح في الجدول رقم(١). أن العادات و التقاليد العشائرية ما زال لها تأثير في الريف بشكل واضح. ما زال مجتمع الريف وبعض المدن مجتمع

متدين ومحافظ على العادات والتقاليد وتمسك بتعاليم العقيدة الإسلامية السمحة، مما يجعل بعض المتشددین لا يقبل عمل المرأة في المجالات المختلفة، بل يقيد ذلك في بعض الوظائف الخاصة بالنساء فقط مثل التدريس. إذ بلغت نسبة النساء العاملات في الدراسة الحالية ٤٩،٧٧% رغم الظروف القاسية التي تعانيها تلك النساء، اما بخصوص المشاكل التي تواجه النساء فقد تباينت وبحسب طبيعة العمل فبالنسبة للنساء العاملات في قطاع التربية والتعليم كانت مشاكلهن عدم وجود مكان مناسب وقريب لوضع الاطفال خلال وقت الدوام كالحضانة والروضة وغيرها مما يجعلها مشغولة بالبحث عن المكان المناسب والامين لوضع الاطفال. اما النساء العاملات في قطاع الصحة والدوائر الخدمية الاخرى فكانت مشاكلهم بطول وقت الدوام الذي يصل الى الثالثة مساءً أو صعوبة التنقل وازدحام الطرق مما يجعلها تصل الى البيت متعبة ومتاخرة وهذا بدوره يسبب ارباكاً لوضعها مع الزوج والبيت. ازدواجية دور المرأة العاملة، بوصفها أمًا ومربية للأطفال وعاملة هذا يؤدي إلى إرهاقها نفسياً وبدنياً ويؤثر على كفاياتها في العمل وعلى تربية أطفالها مما يؤثر سلباً في النهاية على المرأة، ويجعلها مشوشة ويعرضها الى مشاكل نفسية وجسمية.

العمل بالنسبة للمرأة في الريف شبه معدوم، لعدم توفر مشاريع تستوعب النساء في هذه المناطق، كذلك الأمية المسيطرة عائقاً آخر مما جعل المرأة تعتمد على دخل زوجها، وتشاركه في الأعمال الخاصة كالزراعة والرعي بدون أن يكون لها أجر خاص بها، الرجل ينظر إلى مكان المرأة المناسب هو بيتها وأن خروجها إلى العمل يدمر الأسرة، وأن دورها الأساسي هو الإنجاب ورعاية وتنشئة الأطفال ولكن كثير من النساء تخطين هذه القاعدة وهذه النظرة، واستطعن أن يجمعن بين

العمل والإنجاب، وتحملن صعوبات ومشقات بين العمل وتربية الأطفال، وعمل البيت بعد العودة من العمل، لأن الرجل في المجتمع يعتبر عمل البيت هو شأن خاص بالمرأة، ولا يمكن أن يحدث تعاون ومساواة في هذا المجال لأنه يسبب للرجل احراجات وانتقادات من عائلته هو في غنى عنها .(٥)(١٠).

اما فيما يتعلق بالحالة الزوجية فقد شكلت النساء المتزوجات النسبة الاعلى (٨٩%) تليها الأراامل والمطلقات (٧،٧٢% و ٢،٧٢%) على التوالي. وهناك تباين واضح بالنسبة الى نسبة الارامل في الدراسة وما سجل في المحافظة اذ إن عدد الأراامل (١٣٠٠٠) حسب ماورد عن المركز المجتمعي النسوي في المحافظة، وربما يعود هذا التباين الى حجم العينة واختلاف المناطق المدروسة من ناحية الريف او الحضر حيث تعرضت معظم القرى في المحافظة الى العنف والنزاعات الطائفية التي أدت الى فقدان اعداد كبيرة من الرجال. في حين هاجرت العوائل الحضرية الى مدن و دول أخرى حفاظاً على أرواح أفرادها. تعيش الأراامل في ظروف حرجة اجتماعياً واقتصادياً اذ تعد هي المعيل الوحيد للعائلة اذ تقوم بإعمال بسيطة وذات مردود مادي بسيط جدا مثل الخبز او الخياطة او مصنوعات غذائية او عملها في مجالات البيع في الأسواق. فكيف بالمرأة التي لا تملك أي دخل مستقل تستطيع به أن تسد رمق جوعها توفر حماية لنفسها من مصاعب الحياة، أن نسبة من النساء في الريف وبعض المدن يقعن تحت خط الفقر ويعدون من الطبقة الكادحة والفاقة لكافة الحقوق من تعليم وتوظيف فهذا ما جعلها أداة ضعيفة في يد الاخرين. ازداد عدد المنظمات النسائية والاتحادات في الفترة الأخيرة، وتوسع عملها فظهر عدد كبير من الجمعيات الخيرية النسائية، ولكن جميع هذه المنظمات حسب عددها وانتشارها الواسع وتوجيهها للمرأة على الساحة

، لم تقنع أختها المرأة في دعمها ، ولم يظهر لهذه المنظمات أدوار فعالة ومؤثرة ، ولم نستطيع إيجاد ثقافة عند القاعدة الواسعة من النساء على الساحة الا بنسبة ضئيلة جدا .

كثرة الإنجاب من المشاكل التي تواجه المرأة في الريف وبعض المدن، وهذا يؤثر على دور المرأة في المجتمع الذي تعيش فيه، حيث لا تستطيع أن توافق بين تربية أبنائها وبين طبيعة عملها، مما يؤدي إلى خسرتها إحداها، فأما أن تضحى بالعمل من أجل الأبناء أو العكس. الدخل الاسري غير كافي (٣٨،٦٣%) لتلبية متطلبات الحياة اليومية شكل النسبة الأعلى في الدراسة الحالية. وفي دراسة أردنية للباحثة سمر حدادين اوضحت بانه ما تزال اسهام المرأة الأردنية في النشاطات الاقتصادية متواضعة ودون الطموحات، رغم ارتفاع نسبة النساء النشاطات اقتصاديا بما يزيد على الضعف من ٣،٣% في عام ١٩٧٩، إلى ٧،٧% في عام ٢٠٠٢ نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الأردن مؤخرا (٥). وفي هذا الصدد تقول رئيسة الاتحاد النسائي الأردني انس الساكت أن «نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد وصلت إلى ٧،٧% مقابل ٧،٣٩% للرجال النشيطين اقتصاديا، أي ما يعادل خمسة أضعاف نسبة النساء. ورغم ازدياد نسبة التعليم وتقبل المجتمع تدريجيا لعمل المرأة، إلا أنها تواجه، بحسب الساكت، «صعوبات وتحديات تعود لأسباب عديدة، في ظل ارتفاع نسبة الفقر والبطالة التي تتأثر بها المرأة أكثر من غيرها». وفي السياق ذاته تؤكد الساكت أن مشاركة المرأة الأردنية الاقتصادية ما زالت «دون الطموح» نتيجة للأدوار التقليدية للمرأة المتمثلة بالأعمال المنزلية اليومية، وتربية الأطفال وهي أحد أهم الأسباب التي تحول دون خروجها إذا كانت متزوجة للعمل، فضلا عن العادات والتقاليد ونقص التدريب

والتعليم اللذين يلعبان دوراً مهماً في تدني الإسهامات الاقتصادية لها بشكل عام .
وأوضحت الساكت أن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية ١٢% وفي حال
استثناء قطاعي الزراعة والأمن ترتفع النسبة لتصل إلى ٢٠% .

تناولت الدراسة الحالية مواصفات السكن الذي تعيش به النساء المشمولات
بالدراسة من جوانب عدة كإعداد أفراد الأسرة الساكنين في المنزل، طبيعة البناء
،حالة المرافق الصحية، نظام المجاري وطريقة التخلص من الازبال وغيرها من
الأمر التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على حياة المرأة .

بعض النساء (٦٨،٦٣%) تعيش في سكن مشترك مع اثنان او ثلاثة او اربعة
و حتى خمسة عوائل في بيت واحد . كما إن نسبة (٢١،٨١%) تكون حالة الدار
غير جيدة و نسبة (٣٥،٩٠%) كون حالة المرافق الصحية سيئة أو غير جيدة .
تصريف مياه الصرف الصحي ٧٤،٧٧% منزلية، بخصوص الازبال تزال
بوساطة دائرة البلدية بنسبة ١٤،٣١% وترمى الى الشارع بنسبة ٨٢،٠٤% . ان
هذه الملوثات البيئية لها تأثير مباشر على الصحة العامة وتعد عبئاً ثقيلاً على
النساء من الناحية الصحية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة على المرأة
الطرف المباشر في نظافة البيت وترتيبه الأطفال إذ ينتابها شعور بالحرج إثناء
استقبال الضيوف في حالة عدم مطابقتها بينها للمواصفات الصحية اسوة ببيوت
أكثر تنظيماً وترتيباً.

الخدمات الصحية متوفرة ولكن ليس بالكفاية التي تلبى الاحتياج الصحي لذلك
تلجأ الكثير من النساء الى العيادات الخاصة بسبب التعامل الجيد والتفاهم بين
المريض والطبيب بالرغم من العبء المادي على العائلة من جراء ارتفاع اسعار
الخدمة الصحية الخاصة. مما يجعل أكثر النساء تستخدم وسائل لتنظيم الأسرة

وتحديد عدد أفرادها كي تقلل من بعض الأعباء المادية المترتبة من جراء زيادة أعداد أفراد الأسرة الواحدة.

تتعرض مايقارب من ٢٨،٤٠ % من النساء الى العنف الاسري سواء بالكلام او بالضرب. وينعكس ذلك على الحالة النفسية للمرأة وعلى الاطفال بشكل خاص اذا حصل ذلك أمامهم، اذ يؤدي الى تصدع اوهدم العلاقة الزوجية. أو نمو الأطفال في بيئة غير صحية والتعرض الى صراعات واضطرابات نفسية. يعد العنف الأسري أحد مظاهر الإختلالات التي تحرم مثل هؤلاء من حقوقهم كم أنه أحد تحديات التنمية والتحديث والإصلاح المتوازن المنشود على المستوى الإجتماعي وحتى على المستوى الإقتصادي والسياسي والثقافي ، ولذا لا بد من التصدي لإصلاح هذا الخلل ومواجهة هذا التحدي ، ولا بد من تبنى سياسات وتدابير وخدمات متنوعة مناسبة ، ومن أهم المجالات التي لا بد من إعادة النظر فيها في التشريعات النافذة لتحقيق تقدم(٩).

الاستنتاجات والتوصيات

١. أن الانخفاض في مستوى التعليم مشكلة حقيقية تواجه النساء وخاصة في الريف. ان التعليم هو الطريق الأقصر لتحسين وضع الفرد وتقدمه الاجتماعي لذلك يجب ان لا يشمل الذكور فقط بل يشمل الاناث ايضا مع المطالبة بفتح المدارس للاناث في المدن والارياف .
- ٢- تحديات مادية نتيجة عدم كفاية دخل العائلة لسد الاحتياجات الضرورية. اذ يعد أكبر عائق يواجه المرأة، لذا يجب أن تقوم الحكومة بتخصيص مصدر مالي لدعم المرأة ويطلب من الأهل والعشيرة والعائلة أن يوفروا للمرأة الدعم المعنوي والمساندة.
٣. تحديات صحية نتيجة عدم اكتمال الوعي الصحي وعدم حصولها على الرعاية المطلوبة من المؤسسات الحكومية.
٤. تحديات بيئية نتيجة السكن المشترك وعدم توفّر الشروط الصحية للسكن والمرافق الصحية ونظام المجاري والتخلص من الازبال.

٥. عدم قدرة المرأة على التوفيق بين عملها ومسئولياتها الأسرية ، وما يترتب على ذلك من جهد مضاعف يطلب من المرأة، ولا بد من تبنى سياسات وتدابير وخدمات متنوعة مناسبة لتحقيق تقدم إعادة النظر في التشريعات النافذة لصالح المرأة

٦. يجب أن تلعب الاتحادات والمنظمات النسائية والأحزاب دور أفضل في مجال تنمية المرأة ورفع كفاياتها. فأن هذه المنظمات موجودة من فترة طويلة، وقدمت بعض الأعمال البسيطة، ولم تواكب هذه الاتحادات والأحزاب والمنظمات تطور الحياة للمرأة على مستوى الوطن. ولم تكلف نفسها بالوصول إلى المرأة في جميع أنحاء الوطن، بل ركزت على المرأة في المدينة وأهملت المرأة في الريف والبادية.

٧- نوصي الصحافة بان تولي قضية المرأة الدور الأكبر وتسلب الضوء على ابرز معاناتها وتحاول إيجاد السبل الكفيلة لخروجها من المحن.

المصادر

- ١- سلمان محمد شناوة (٢٠٠٥)، قراءة حول المرأة العراقية
- ٢- زهير الكاتب (٢٠٠٧)، تعليم الإناث ضرورة تنموية في ظل التحولات الأساسية
- ٣- أمان السائح (٢٠٠٥)، دراسة حول الجمعيات النسائية، الدستور، عمان.
- ٤- صبيحة شبر (٢٠٠٥)، المرأة بين التراث والمعاصرة.
- ٥- سمر حدادين (٢٠٠٥)، الدور التقليدي للمرأة مازال معيقاً إمام مساهماتها الاقتصادية. الرأي، عمان.
- ٦- أحمد الشقيري (٢٠٠٦)، هل المرأة إنسان
- ٧- حسن صالح (٢٠٠٨)، إطلاق مشروع التوعية الصحية والنفسية للمرأة، فلسطين
- ٨- دراسة بحثية نسوية تظهر أثر الحصار على الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر المرأة
- ٩- أسمي خضر (٢٠٠٥)، مشروع قانون الحماية من العنف الأسري، عمان.
- ١٠- ماجدة المصري، نادي شحادة، عبد الله دويكات (٢٠٠٨)، جمعية مدرسة الأمهات تخرج الفوج الأول في قرية روجيب.
- ١١- حسن الصمادي (٢٠٠١)، "الهلال" ومفوضية اللاجئين تعلنان تفعيل نشاطات صندوق الشبيخة فاطمة لرعاية المرأة اللاجئة. ابوظبي.